العلاقات التركية الإيرانية ٢٠٠٢-٢٠٠٨

د. لقمان عمر محمود النعيمي
مدرس/ قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/
جامعة الموصل

ملخص البحث:

شهدت العلاقات التركية-الإيرانية خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) تطورات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة وفي المجال الأمني حيث توجت بتوقيع اتفاقية الأمن الشاملة في آب عام ٢٠٠٨ والتي وضعت إطاراً استراتيجياً لعلاقات البلدين، وذلك أثناء زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لأنقرة منتصف آب من العام نفسه. ويرجع التطور في علاقات الدولتين إلى عدة عوامل منها مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أواخر عام ٢٠٠٢، وانتهاجها سياسة خارجية متوازنة هدفت إلى توثيق علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي لها، فضلا عن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما أفرزه من تداعيات أمنية خطيرة فرضت على البلدين تعزيز التعاون الأمني بينهما.

مقدمة:

يحظى موضوع العلاقات التركية-الإيرانية بأهمية كبيرة لدى الباحثين والمختصين بالشأن التركي والإيراني، نظراً لأن تركيا وإيران تعدان دولتين مهمتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل تعدان القوتين الإقليميتين الأبرز في منطقة الشرق الأوسط، إذ يتجاوز حضورهما وتأثيرهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما.

ولذلك، تتجاوز العلاقات التركية–الإيرانية في أبعادها السياسية والاستراتيجية معاني أية علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين، إذ أن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط. ولئن أمكن –نظرياً– اعتبار إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافياً للدول العربية، إلا أن هذا الاعتبار لا يجد ترجمته على أرض الواقع، إلا من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج من طاقات هاتين الدولتين ما يفيد المصالح العربية وتحيّد ما قد يطرأ من تناقض في المصالح بينها وبين أي من تركيا أو إيران.

لقد شهدت العلاقات التركية–الإيرانية تحولاً ملحوظاً مع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا أواخر عام ٢٠٠٢، وانتهاجها سياسة إقليمية فاعلة ومتوازنة في المنطقة هدفت إلى تقوية علاقاتها مع دول جوارها الجغرافي، ومحاولة تصفير مشكلاتها مع هذه الدول، إذ قامت الحكومة التركية بخطوات عملية باتجاه تحقيق ذلك الهدف. وكانت إيران في مقدمة الدول الإقليمية التي احتلت مكانتها في أولويات السياسة الخارجية التركية، بوصفها القوة الموازية لتركيا في المنطقة. كما فرض تطور الأوضاع في العراق عقب الاحتلال الأمريكي، على كل من تركيا وإيران، تنسيق جهودهما باتجاه الحد من أية تطورات يمكن أن تضر بمصالحهما الإقليمية.

يتناول هذا البحث تطور العلاقات التركية–الإيرانية في المجالات السياسية والاقتصادية ويتابع مسارات التعاون بين الدولتين في المجال الأمني، وفي مجال الطاقة أيضاً، فضلاً عن موقف تركيا من تطورات

البرنامج النووي الإيراني، خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)، وينتهي بخاتمة تتضمن ملخصاً للبحث مع أهم الاستنتاجات.

كما تمت الإشارة من قبل، فقد أدى مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى حصول انفراج في العلاقات التركية-الإيرانية، إذ اتخذت هذه الحكومة خطوات سريعة لتحسين العلاقات مع إيران. ونظرت حكومة أردوغان إلى العلاقات التركية-الإيرانية بأهمية بالغة، وسعت إلى دفع طهران إلى الاندماج في النظام الدولي والاستجابة لمطالبه. كما قللت لغة الخطاب السياسي الجديدة لحكومة حزب العدالة والتنمية الضغط على العلاقات الثنائية بين البلدين.

وقد يكون من المناسب الإشارة الإشارة إلى خطاب وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول، في اجتماع لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي (Organization of Islamic Conference) في ٢٨ أيار/ مايس عام ٢٠٠٣، الذي أقيم في طهران، عندما انتقد فيه العالم الإسلامي قائلاً: "نحن بحاجة إلى رؤية جديدة وحديثة. ويجب أن تكون هذه الرؤية واحدة عندما يكون هناك حكم رشيد، وشفافية ومساءلة. يجب أن يكون هناك رؤية تتضمن الحقوق الأساسية والحريات فضلاً عن المساواة بين الجنسين، وأن تخلو من الخطاب الفظ والشعارات عديمة الفائدة. باختصار، نحن بحاجة إلى الاعتناء ببيتنا أولاً"[١].

العلاقات التركية– الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

دخلت العلاقات التركية– الإيرانية مفترقاً حاسماً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ ساهم الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران، وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء تنامي ما تصفه تركيا بالطموحات القومية الكردية، ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول، ذي الأغلبية الكردية. كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً، وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ أدى انهيار النظام العراقي السابق، والتغيرات السياسية التي أعقبت ذلك، إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي(٢).

وقد أدركت تركيا خطورة الوضع الإقليمي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، واحتمالات انعكاس تداعيات ذلك الوضع على أمنها القومي، فسعت إلى توثيق علاقاتها الثنائية مع دول الجوار الإقليمي لها، إيران وسوريا خصوصاً، وذلك لتنسيق الجهود بين هاتين الدولتين لمواجهة أية تطورات قد تنتج عن الوضع في العراق، فضلاً عن إمكانية تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين تركيا وإيران بما يخدم مصالح البلدين.

تكمن صعوبة الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران، من وجهة النظر التركية، من طبيعة العوامل التي تتحكم في هذه العلاقات قي الوقت الراهن وأهمها: تطورات القضية العراقية ودور إيران في العراق، والبرنامج النووي الإيراني وتداعياته على التوازن الإقليمي في المنطقة، وسياسة إيران تجاه

إسرائيل، وقضايا الطاقة، فضلاً عن التباين الإيديولوجي بين الدولتين، والانطباعات السلبية حول إيران التي يتبناها أصحاب التوجه العلماني المغالي في تركيا، كل هذه العوامل وغيرها قد تكون عقبات جدية أمام أية حكومة تركية تسعى لتحسين العلاقات مع إيران. ولكن النهج الذي اتبعته حكومة حزب العدالة والتنمية في سياستها الخارجية، وعلاقاتها مع دول الجوار كان كفيلاً في الحقيقة بتذليل تلك العقبات عن طريق إتباع ما اصطلح على تسميته بمبدأ "تصفير المشكلات" مع دول الجوار الجغرافي من جهة، وتعزيز مسارات التعاون بين تركيا والدول المجاورة لها من جهة أخرى.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، كان لزاماً على تركيا إذا أرادت تعزيز علاقاتها مع إيران أن تضع ضمن أولويات سياستها الخارجية لتحقيق ذلك الهدف أن تتعاون مع إيران فيما يتعلق بمواجهة التحديات الأمنية المتمثلة بالمخاطر التي يمثلها حزب العمال الكردستاني التركي وحزب الحرية الكردستاني الإيراني على أمن الدولتين، وتعاون الطرفين حول موضوع الطاقة. بمعنى آخر، أن حكومة حزب العدالة والتنمية رأت أنه من مصلحة تركيا العليا في المرحلة الحالية تطوير العلاقات وتعزيز التعاون مع إيران بدلاً من توتير العلاقات وإضعاف التعاون معها كما يريد ذلك الغرب، وخصوصا الولايات المتحدة.

ولذلك، كثفت تركيا من جهودها الدبلوماسية لتعزيز علاقاتها مع إيران، إذ قام رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan) بزيارة رسمية مهمة إلى إيران في ٢٧ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٤

لمدة يومين، على رأس وفد وزاري وإعلامي كبير، فضلاً عن (١٣٠) شخصاً من رجال الأعمال الأتراك، في أول زيارة له إلى إيران منذ توليه رئاسة الوزراء في ١٤ آذار/ مارس عام ٢٠٠٣، والذي تزامن مع الغزو الأمريكي– البريطاني للعراق. وجاءت أهمية زيارة أردوغان لطهران من التطورات التي شهدتها المنطقة، التي ألقت بظلالها على "الدوافع" و"المنافع" الخاصة بالدولتين وسط بيئة إقليمية ودولية شهدت تطورات سريعة ومتلاحقة يومًا بعد آخر[٣].

وشمل جدول الزيارة في الملف الاقتصادي – بحسب وسائل الإعلام التركية– المطالبة بحصول الشركات التركية على عقد إنشاء مطار بطهران، وتخفيض سعر الغاز الطبيعي بموجب الاتفاقية المبرمة بين البلدين خلال فترة حكومة حزب الرفاه عام ١٩٩٧، وتسهيل دخول البضائع التركية لإيران وتعزيز التجارة الحدودية. وفي هذا السياق، صرح المتحدث باسم الحكومة الإيرانية عبد الله رمضان زاده معلقاً على زيارة أردوغان لبلاده قائلاً: "إن علاقات إيران مع تركيا تتحرك من منطلق تعزيز العلاقات المختلفة مع دول الجوار الإسلامية" وأضاف "إن من بين الموضوعات المطروحة للبحث خلال الزيارة، طلب تركيا نقل وبيع الغازات الطبيعية الإيرانية للسوق الغربية عبر تركيا وأن تأخذ شركة تورك سل التركية للهواتف المحمولة وضعية المنفذ الثاني في شبكة التليفونات المحمولة الإيرانية"(٤).

تجسد الحدث الأبرز في عام ٢٠٠٥ على مستوى تحسين العلاقات التركية–الإيرانية في زيارة وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي) الرسمية لأنقرة في ١ كانون الأول عام ٢٠٠٥، التي عدت خطوة إيرانية مهمة

لتعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران، إذ أجرى متكي مباحثات حول العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك. واجتمع متكي عقب وصوله إلى أنقرة بوزير الخارجية التركي الأسبق عبد الله غول، فضلاً عن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير (بولند ارينج Bullent Arence) والرئيس التركي (أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer ٢٠٠٠-٢٠٠٧). وقد بحث متكي مع غول جميع مجالات العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيزها، وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ودعيا إلى تدعيم العلاقات بين الدولتين. وأفادت دائرة الإعلام والصحافة بوزارة الخارجية التركية أن متكي دعا إلى "الإفادة من جميع إمكانات وطاقات البلدين للنهوض بعلاقات التعاون والسلام والأمن في المنطقة". وأضاف: "إن حجم التبادل التجاري البالغ حالياً (٢,٥) مليار دولار سيصل بنهاية العام الحالي إلى ٥ مليارات دولار". أما وزير الخارجية التركي غول، فقد أكد على أن بلاده تولي أهمية كبرى لتوسيع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقال: "ان أنقرة ترحب بتبادل الرأي والتشاور بين مسؤولي البلدين على جميع المستويات"(٥).

واجتمع متكي مع الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر الذي أعرب عن ارتياحه لتنامي علاقات بلاده مع إيران. وفي هذا السياق صرح سيزر قائلاً: "إن التفاهم بين الجانبين في مجال القضايا الأمنية يكتسب أهمية بالغة وإن تركيا تأمل باستمرار هذا المسار". وأوضح سيزر أن لتركيا وإيران وجهات نظر مشتركة بشأن مكافحة ما وصفه بـ"الإرهاب"، وبينهما تعاون اقتصادي متنام يجب العمل على توسيعه. وأشار سيزر إلى قلق إيران وتركيا المشترك

بشأن تطورات الوضع في العراق والأهمية التي يوليانها للحفاظ على وحدة التراب العراقي. أما وزير الخارجية الإيراني، فقد أكد أن رسالة الحكومة الإيرانية الجديدة تتمثل في الأخوة والأمن وتعزيز التعاون مع الجارة تركيا. وقال: "إن إيران مصممة على التعاون مع تركيا وأن الرئيس أحمدي نجاد قد كلفني بالبحث في سبل تنمية وترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أنقرة"(٦).

كما التقى وزير الخارجية الإيراني الرئيس التركي الأسبق (سليمان ديميرل S. Demirel ١٩٩٣-٢٠٠٠) الذي عد زيارة متكي فرصة مهمة لتطوير العلاقات الثنائية التي بنيت على أساس الاحترام المتبادل وخدمة المصالح المشتركة، لذا يجب العمل على توسيعها أكثر فأكثر في المستقبل. من جانبه، أشار متكي إلى الدور المهم الذي اضطلع به ديميرل في توثيق العلاقات الإيرانية- التركية وقال: "ان تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي بين البلدين يشكلان عاملين مهمين لتوسيع وترسيخ السلام والاستقرار الإقليمي"(٧).

على صعيد آخر، قامت تركيا وإيران بخطوات إيجابية متبادلة تمثلت في تفعيل دور لجنة الصداقة البرلمانية التركية-الإيرانية. وقد أثمرت هذه الخطوات المشتركة عن تبادل زيارات كبار المسؤولين في كلا البلدين بهدف تحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية بينهما. وفي هذا السياق صرح رئيس مجلس الشورى الإسلامي (غلام علي حداد) لدى استقباله رئيس لجنة الصداقة البرلمانية التركية-الإيرانية (أحمد إينال A. Enal) في طهران في ١٩ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٦ ، قائلاً: "إن قادة إيران وتركيا يؤكدون على

توطيد العلاقات الثنائية" وأضاف: "إن توسيع العلاقات مع الدول الإسلامية، وخصوصاً الجارة تركيا، يقع ضمن أولويات سياسة إيران الخارجية". أما رئيس لجنة الصداقة البرلمانية التركية–الإيرانية إينال فقد وصف علاقات بلاده مع إيران بـ"الأخوية والودية" وقال: "إن الشعبين التركي والإيراني ينعمان بالتفاهم والاستقرار جنبا إلى جنب". وأشار إينال إلى ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدولتين قائلاً: "إن مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين ليس كافيا نظرا للإمكانيات المتاحة". وحول تطورات الأوضاع في العراق وفلسطين قال المسؤول التركي: "يجب احترام الحكومات التي تنتخب بإرادة حرة من قبل شعوبها ويجب أن تحظى بدعم دولي وليس هناك فرق بين الانتخابات في العراق وفلسطين مع باقي دول العالم". وفيما يتعلق بموقف تركيا من مسألة الملف النووي الإيراني صرح أينال قائلاً: "إن أنقرة تدعم حق إيران المشروع في الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية" وأضاف: "إن المحادثات الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لتسوية ملف إيران النووي"[٨].

وفي السياق ذاته التقى إينال في ٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦ مع نظيره الإيراني (علي أكبر أقائي) ضمن الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى طهران في٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦. وأكد أقائي في هذا اللقاء على ضرورة تعزيز العلاقات الإيرانية–التركية في المجالات كافة. وأشار إلى أن تدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية ودول الجوار يأتي في أولويات سياسة إيران الخارجية. وقال: "إن العلاقات البرلمانية المتينة بين البلدين يمكنها أن تكون مؤثرة في

مواقف الحكومتين الإيرانية والتركية بشأن القضايا الدولية المهمة"، معربا عن أمله أن تسهم الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين بتدعيم وحدة المواقف المشتركة بين طهران وأنقرة. بدوره وصف إينال علاقات تركيا مع إيران بأنها "ممتازة" مؤكداً على أهمية "دور البرلمانات ولجان الصداقة البرلمانية في النهوض بالتعاون والعلاقات في المجالات السياسية والثقافية والتجارية"، وأضاف: "إن التعايش السلمي مع إقرار السلام مع دول الجوار يشكل احد المبادئ القيمة لسياسة تركيا الخارجية"[٩].

وفيما يتعلق بمضامين زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لطهران فقد صرح للصحفيين قبيل مغادرته انقره قائلاً: "إن المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في مصلحة كل دول المنطقة" مشيراً إلى أن موضوعي الأمن والطاقة سيحظيان بالاهتمام في المحادثات التي سيجريها مع المسؤولين الإيرانيين، فضلاً عن تطور الأوضاع في العراق ولبنان وسوريا. ولكنه نفى أنه سينقل رسالة من واشنطن إلى طهران بخصوص برنامجها النووي، مشيراً إلى أن زيارته إلى إيران تأتي تلبية لدعوة تلقاها من النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيراني بارفيز داوودي الذي التقى به في اسطنبول مؤخرا[١٠].

والتقى أردوغان في زيارته هذه كلاً من رئيس الجمهورية الإيراني (محمود احمدي نجاد ٢٠٠٥-) والمرشد الأعلى للثورة الإيرانية (علي خامنئي)، وتباحث معهما العلاقات الثنائية بين البلدين، وبرنامج إيران النووي، وتطورات القضية الفلسطينية، فضلاً عن آخر التطورات في العراق ولبنان. ورافق أردوغان خلال الزيارة وفد رفيع يضم وزير الطاقة والموارد

الطبيعية (حلمي غولر Hilmi Guler) وعدداً من البرلمانيين والمسؤولين الأتراك[١١].

وعقب مباحثاته مع الرئيس الإيراني صرح أردوغان قائلاً: "إن الزيارة تشكل فرصة لتقويم الوضع في العراق وسوريا ولبنان فضلا عن قضايا إقليمية أخرى إلى جانب العلاقات الثنائية"[١٢].

وأثناء زيارته لأنقرة في ٢٠ شباط ٢٠٠٧ لحضور الاجتماع التاسع عشر للجنة التركية–الإيرانية المشتركة، التقى وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي أكد بأن العلاقات التركية–الإيرانية لم تكن بالمستوى المتطور كما هي عليه اليوم في أي وقت مضى. وتباحث مع أردوغان حول العلاقات الثنائية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك. ودعا متكي في هذا اللقاء إلى رفع حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا خلال العام الحالي إلى عشرة مليارات دولار، قائلا: "إن إمكانات البلدين تساعد على بلوغ هذا المستوى، حيث ينبغي علينا أن نبذل الجهود الشاملة للوصول إليه". ومن جهته أعرب أردوغان عن تأييده لضرورة رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستوى عشرة مليارات دولار، وقال: "يجب علينا أن نبدأ عهدا جديدا من التعاون من اجل المستقبل، وان هذا التعاون سيكون في كافة المجالات السياسية والعسكرية والتجارية والإعلامية". وكان منوشهر متكي قد التقى خلال هذه الزيارة بوزير الطاقة التركي حلمي غولر وتباحث معه في مجالات التعاون بين إيران وتركيا في مجال الطاقة لاسيما بناء السدود والمناجم والتنقيب عن النفط[١٣].

استمر الخطاب الرسمي التركي على الوتيرة نفسها في التأكيد على مبدأ حسن الجوار مع الدول المجاورة، وفي الحرص على توثيق العلاقات التركية–الإيرانية في المجالات كافة. وفي هذا الإطار تحدث رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في لقاء مع صحيفة الأنباء الكويتية في ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٧، عن سياسة بلاده الخارجية، وعن العلاقات التركية–الإيرانية، وموقف تركيا من الملف النووي الإيراني. وأكد أردوغان على مبادئ السياسة الخارجية لحكومته قائلاً: "إن القاعدة الأساسية لسياستنا هي كسب الأصدقاء وليس الأعداء..إذ أننا نعتمد سياسة حسن الجوار مع جميع جيراننا سواء كانوا يحاذوننا من الغرب أو من الشرق". وقال أردوغان في هذا المحور الذي يشكل عنصرا أساسيا في سياسة تركيا الخارجية: "نؤمن بان السلام والاستقرار الذي سيتحقق في المنطقة سيساهمان بشكل ايجابي في ضمان مستقبل شعوب المنطقة وترسيخ الاستقرار وزيادة مستوى الرفاهية". وأكد انه انطلاقا من هذا المبدأ فانه "من غير الوارد أن تسمح تركيا باستخدام أراضيها في أية عملية كانت ضد جيرانها". وفيما يتعلق بعلاقات بلاده مع إيران صرح أردوغان قائلاً: "إن العلاقات التركية–الإيرانية في تطور مستمر في إطار مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وزيادة التعاون الأمني .. ولهذا السبب فان آليات التعاون المشترك القائمة بين البلدين في المجالات الأمنية تشكل ركيزة مهمة في علاقتنا الثنائية" وأضاف أردوغان إن حكومة أنقرة "حريصة على مواصلة علاقتها الثنائية مع إيران مستقبلا ضمن هذا الإطار"[١٤].

وفي المقابل، استمر كبار المسؤولين الإيرانيين في التأكيد على حرصهم على توثيق العلاقات الثنائية مع تركيا في المجالات كافة، وعبروا عن رغبتهم في تطوير مستوى التعاون بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة. وفي هذا السياق وصف الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد العلاقات بين الشعبين الإيراني والتركي بأنها أخويه وودية وقال: "إن علاقات التعاون الثنائي بين طهران وأنقره تتعزز يوما بعد يوم، وليس بإمكان أي عامل خارجي التأثير في هذه العلاقات". وأشار نجاد لدى استقباله وزير الطاقة التركي حلمي غولر في ٢٠ آب عام ٢٠٠٧، إلى أن إيران تشعر بالسرور تجاه انجازات وانتصارات الشعب التركي وقال: "إن العلاقات الطيبة بين البلدين يمكنها أن تصب في مصلحه الشعبين وشعوب المنطقة والعالم" وأضاف: "إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا ترى أي حدود لتوسيع وتوثيق علاقاتها مع تركيا". وأعرب الرئيس احمدي نجاد عن سروره للتعاون بين البلدين ومن ضمنه قطاعات الطاقة المختلفة والاستثمارات في محطات الطاقة مضيفاً أن إقامة مثل هذه العلاقات تساعد في تقويه الأمن والسلام.

من جانبه أعرب وزير الطاقة التركي عن ارتياحه للمحادثات التي أجراها مع المسؤولين الإيرانيين ووصف العلاقات الثنائية بين البلدين بأنها جيده وقال: "إن إيران وتركيا اتخذتا خطوات واسعة للمزيد من تطوير العلاقات بينهما، ومن المؤكد أن هذه العلاقات يمكنها إن تكون مؤثره في إرساء السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي" مضيفاً أنه "من المهم التعاون

بين البلدين في قطاعات الطاقة المختلفة ومنها الغاز"، معلنا استعداد بلاده للمزيد من تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات[١٥].

وقبيل زيارته الرسمية لتركيا في منتصف آب عام ٢٠٠٨، أشاد الرئيس محمود احمدي نجاد بعلاقات بلاده مع تركيا. جاء ذلك في مقابلة تلفزيونية مع قناة (سي إن إن C.N.N) التركية، حيث صرح نجاد قائلاً: "إن الشعب التركي شعب مؤمن، وكبير، وله مكانة بارزة في العلاقات الإقليمية والدولية، وإن العلاقات بين إيران وتركيا لها جذور تاريخية، ولهما أواصر مشتركة بالغة، ولهذا ومن هذا المنطلق فان الحكومتين تمضيان نحو تعزيز العلاقات الثنائية، وقامتا بخطوات راسخة في هذا المجال". ووصف نجاد العلاقات بين تركيا وإيران بأنها "ودية على مدى التاريخ، وان حجم التبادل التجاري، والثقافي، والاستثمارات تشهد نموا مضطرداً". وأشار الرئيس احمدي نجاد إلى دعوة نظيره التركي عبد الله غول لزيارة تركيا وقال: "سنبحث خلال هذه الزيارة مواضيع مختلف خاصة بالعلاقات الثنائية وتعزيز التعاون وسنتبادل وجهات النظر بشان القضايا الإقليمية بما فيها مكافحة العدوان والإرهاب. كما سنبحث التعاون المتعدد الأطراف على المستوى الدولي"[١٦].

فيما يتعلق بزيارة الرئيس الإيراني نجاد إلى أنقرة في ١٤ آب ٢٠٠٨، التي أثارت الكثير من الجدل والانتقادات داخل وخارج تركيا فيمكن القول بأن هذه الزيارة قد تم التخطيط لها مسبقا منذ فترة طويلة من قبل الحكومتين التركية والإيرانية. ولهذا تم تجاوز مشكلة كبيرة في هذه الزيارة عندما عمدت الحكومة التركية في خطوة تعبر عن مناورة ذكية وواعية إلى تحويل طبيعة

اللقاء من زيارة رسمية إلى زيارة عمل لتتجنب عدم قيام الرئيس الإيراني بزيارة النصب التذكاري لضريح أتاتورك، كما أن الحكومة التركية وضعت في حسبانها ألا تزج بنفسها في أزمة مع الولايات المتحدة أوإسرائيل أو الاتحاد الأوروبي.

لقد مثلت هذه الزيارة أهمية رمزية ومعنوية بالنسبة لإيران؛ فمن خلال هذه الزيارة استطاعت إيران أن توجه رسالة إلى كل الأطرف الإقليمية والدولية المعادية لسياساتها، مفادها أنها ليست وحيدة ومنعزلة في ساحة الضغوطات الدولية، وتحت ضغط السياسات الأمريكية الانفرادية التي ازدادت وتيرتها أكثر من أي وقت مضى، وأنها قادرة على إقامة علاقاتٍ جيدة مع دول الجوار، وكذلك إيجاد طرق بديلة في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى فإنه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الحرجة أن تظل على علاقات جيدة مع تركيا التي تعد الدولة الأهم من بين دول المنطقة، وبوابة إيران نحو الغرب. وإذا ما وضعنا في اعتبارنا العلاقات التركية–الإيرانية خصوصاً في الاثني عشر سنة الماضية، نلاحظ أن تركيا قد وفرت لإيران مكاسب اقتصادية وسياسية بالغة الأهمية.

وفي واقع الأمر، فقد حدثت ردود فعل أمريكية وإسرائيلية فور الإعلان عن هذه الزيارة لأن الولايات المتحدة وإسرائيل تعاديان السياسة الإيرانية، ولكون تركيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وعضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو N.A.T.O) ، فضلاً عن علاقاتها القوية مع إسرائيل. ولذلك فقد أحدثت هذه الزيارة ضجة إعلامية كبيرة في وسائل الإعلام الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء بعيد الإعلان عن هذه الزيارة.

فقد وصلت الاتفاقيات التركية–الإيرانية إلى مراحلها الأخيرة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي. كما ساد اعتقاد بأن هذا النوع من الاتفاقيات يمكن أن يتطور في المستقبل ليصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي[١٧].

لقد كانت زيارة الرئيس احمدي نجاد إلى أنقرة ناجحة إلى حدٍ بعيد، وأديرت بشكل جيد حيث اختلفت أعمال هذه الزيارة عن سابقاتها من اللقاءات الثنائية من حيث أنها قد تناولت إلى جانب العلاقات الثنائية بين البلدين موضوع التعاون الإقليمي المشترك الذي يشمل التعاون الاقتصادي، والأمني، والثقافي، والتعاون في مجال الطاقة، وغيرها. كما تم التوقيع على بعض الاتفاقيات الاستراتيجية في مجالاتٍ مهمة، وتم تحديد النقاط التي تحتاج إلى حلول في قضايا متعددة وبيان دور كلا البلدين في تجاوزها. وتم تأجيل التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالطاقة في هذه الزيارة، ولا يستبعد أن يكون للضغوط الأمريكية دور في عدم إتمام هذه الاتفاقية المهمة التي استغرق التحضير لها قرابة السنتين، لاسيما أن هذا الموضوع قد تم تناوله بحساسية قبيل الزيارة، وتم إرسال رسائل بهذا الخصوص إلى تركيا من قبل الولايات المتحدة[١٨].

وقد تكون تركيا هي السبب وراء عدم توقيع هذه الاتفاقية لئلا يؤدي توقيعها مع إيران إلى إحداث خلل في توازن سياستها الخارجية القائمة على التوفيق بين المصالح وتجنب خيارات المحاور، فقد اختارت تركيا تأجيل هذا الموضوع على أمل تشكل ظروف سياسية أفضل في وقتٍ لاحق. لكن هذا لن يمنع استمرار اللقاءات الثنائية على مستوى رئيسي البلدين كما أعلن عنها بشكل رسمي من أجل التوقيع النهائي على اتفاقية الطاقة. ومن بين

الأمور التي تم التفاهم بشأنها ما يتعلق بضرورة تلافي حدوث أي انقطاع في إمدادات الغاز الطبيعي الإيراني الذي تكرر حدوثه في المرات السابقة(١٩).

التعاون الأمني بين تركيا وإيران:

لم يقتصر التحسن في العلاقات التركية–الإيرانية منذ مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ على الجوانب السياسية والاقتصادية فحسب وإنما شمل الجوانب الأمنية أيضاً. فقد شرع البلدان في التركيز باضطراد على ما يصفانه بـ"التهديد الكردي" الذي يواجهانه، والذي أخذته المؤسسة العسكرية في تركيا على محمل الجد. ويعد الأتراك والإيرانيون تنامي الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق تطوراً خطراً على أمنهما القومي لذلك يعارضانه بشدة. فإيران، التي تضم حوالي خمسة ملايين كردي، لطالما كانت قلقة تاريخياً مما تصفه بـ"النزعة الانفصالية الكردية" على أراضيها. وعلى الرغم من أن إيران عرفت بتسامح أكثر مع الحقوق الثقافية الكردية، مقارنةً بتركيا، إلا أن إيران تشاطر قلقها من تنامي مما تصفانه بـ"النزعة الاستقلالية لكردستان". لذا تتفق وجهات نظر الطرفين حيال تطورات المسألة الكردية.

على الرغم من أن تنسيق التعاون الأمني بين تركيا وإيران بدأ رسمياً منذ تأسيس لجنة الأمن العليا التركية–الإيرانية عام ١٩٩٨، إلا أن تفعيل هذه اللجنة لم يبدأ على أرض الواقع إلا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحديدا بعد بروز حزب الحرية الكردستاني في إيران عام ٢٠٠٤ بوصفه

شقيقاً لحزب العمال الكردستاني في تركيا. وعلى الرغم من التباين بين الحزبين على المستوى التنظيمي، إلا أن مقرات التدريب الرئيسة للمنظمتين موجودة في جبال قنديل في شمال العراق، إذ يتعاونان لوجستياً، ويعترفان بولائهما لمؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان. ومنذ ظهور حزب الحرية الكردستاني عقدت لجنة الأمن العليا التركية–الإيرانية اجتماعاتٍ عدة كان آخرها في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨ في أنقرة، حيث طغت على جدول أعمال المحادثات الثنائية بشأن التعاون في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات ضد حزب العمال الكردستاني وحزب الحرية الكردستاني[٢٠].

وفي هذا السياق، وقّعت أنقرة وطهران اتفاق تعاون أمني عام ٢٠٠٤، صُنِّفَ بموجبه حزب العمال الكردستاني وحزب الحرية الكردستاني كـ"منظمتين إرهابيتين". ونظراً إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فمن الواضح أن إيران كانت تسعى إلى استدراج تركيا بعيداً عن توجهها التقليدي إلى الغرب. واتخذت إيران من اهتمام تركيا الكبير بالمسألة الكردية حجة مفيدة تضمن لها عدم انضمام تركيا إلى أي حظر اقتصادي ضدها أو إلى أي تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران. وغالباً ما شدّد المسؤولون الإيرانيون خلال زياراتهم إلى أنقرة على المتاعب التي يتسبّب بها حزب العمال الكردستاني في كلا البلدين. واستناداً إلى التقارير الإستخباراتية التركية والإيرانية، اقترح علي لاريجاني كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني، انضمام تركيا إلى إيران وسوريا في تأسيس برنامج تعاون أمني ثلاثي ضد المسلحين الأكراد[٢١].

كما توصلت طهران وأنقرة منتصف عام ٢٠٠٤ إلى اتفاق بشأن مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات وضبط الأمن على الحدود الإيرانية التركية، وجاء ذلك في أعقاب توجيه قوات الأمن والجيش الإيراني ضربات إلى عناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني التركي، خلال مواجهات مسلحة عند الحدود المشتركة داخل إقليم كردستان العراق، أسفرت حسبما أعلنت طهران عن مصرع جنديين إيرانيين وعشرة من عناصر حزب العمال، وذلك في وقت خاضت فيه قوات الأمن التركية اشتباكات متفرقة مع عناصر من حزب العمال الذي يشن عمليات مسلحة في مناطق جنوب شرق تركيا[٢٢].

وفي آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥ أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن "إيران تتعاون مع الجارة تركيا لمكافحة الإرهاب، وأن هذا التعاون سيستمر في المستقبل". وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، قام وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي) بزيارة رسمية إلى أنقرة لبحث العلاقات الثنائية، وتنسيق التعاون فيما وصفه بـ(مكافحة الإرهاب)[٢٣].

ونتيجة لتقارب وجهات نظر الطرفين حول ضرورة تعاونهما بمكافحة ما يصفانه بـ "الإرهاب"، فقد وقع البلدان في شباط عام ٢٠٠٦ مذكرة تفاهم بهذا الخصوص[٢٤]. وطبقاً للاتفاق، ستقوم إيران بقتال عناصر حزب العمال الكردستاني على أراضيها في مقابل قيام تركيا بمكافحة عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على أراضيها، وهي منظمة إيرانية معارضة ومسلحة مقرها في العراق[٢٥]. وعقب التوقيع على مذكرة التفاهم أعلاه، صرح وزير الداخلية الإيراني (شهاب الدين هاربُت)، موجهاً حديثه للسلطات

التركية قائلاً: "أستطيع أن أؤكد بأننا في اتفاق كامل فيما يتعلق بامتلاكنا تعاوناً وثيقاً وكاملاً ضد حزب العمال الكردستاني (الإرهابي) ونقاتل معاً ضد أي نشاط لحزب العمال الكردستاني في المنطقة"(٢٦).

وشهد عام ٢٠٠٨ الحدث الأبرز في مجال التعاون الأمني بين تركيا وإيران عندما وقع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مع نظيره التركي عبد الله غول أثناء زيارة الأول لأنقرة في منتصف آب عام ٢٠٠٨ على اتفاقية الأمن الشاملة التي تضمنت التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية والسياحية وغيرها. وفي هذا السياق صرح وزير الداخلية التركي "بشير أتالاي Basir Atalay) قائلاً: "لقد تم التحضير منذ فترة طويلة لاتفاقية الأمن الشاملة، ومن خلالها سيكون تعاوناً كاملاً بين البلدين في المجالات المختلفة وأهمها مجال تبادل المعلومات بجميع أنواعها بما فيها الاستخباراتية". وقد شملت اتفاقية الأمن الشاملة العديد من الاتفاقيات وهي:

اتفاقية التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات ومكافحة "الأرهاب".

اتفاقية التعاون الاقتصادي.

اتفاقية التعاون في مجال البيئة والنقل.

برنامج عملي للتعاون المتبادل في مجال السياحة.

اتفاقية التعاون في مجال الأرشيف والمكتبات الوطنية.

ومن ناحية أخرى فقد تم الاعلان بأن يكون عام ٢٠٠٩ العام الثقافي المشترك للبلدين، كما تناول الطرفان وجهات النظر المشتركة المتعلقة

باستقرار جنوب القوقاز والعراق وأفغانستان وعبرا عن نيتهما في استمرار العمل المشترك في هذا الاتجاه(٢٧).

تركيا والملف النووي الإيراني:

بخلاف التعاون التركي–الإيراني في مكافحة ما يسمى بـ"الإرهاب"، فإن البرنامج النووي الإيراني يعد مصدر توتر محتمل في العلاقات التركية–الإيرانية، فالمؤسسة العسكرية التركية وحكومة حزب العدالة والتنمية لا يؤيدان طموحات إيران النووية في المجال العسكري. وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية التركي الأسبق عبد الله غول قائلاً: "إن تركيا تعتبر تواجد الأسلحة النووية وانتشارها [في المنطقة] بوصفها تهديداً أمنياً جدياً" مشيراً إلى أن "تركيا تدعم استخدام إيران للطاقة النووية في الأغراض السلمية" وأضاف: "وعلى أية حال فإن القيادة الإيرانية يجب أن تعرض نيتها الحسنة بوضوح وتقنع المجموعة الدولية [بأنها لا تطور برنامج أسلحة نووية]"(٢٨). كما أشار الجنرال (حلمي أكين زورلو Hilmi Akin Zorlu) رئيس قسم التخطيط والمبادئ في هيئة الأركان العامة التركية إلى أن "تركيا لا تريد أية دولة في منطقتها تمتلك أسلحة نووية"(٢٩).

وخلال زيارة وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي إلى أنقرة في ٢٠ شباط عام ٢٠٠٧، ولقائه مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، أوضح الأخير موقف تركيا من قضية الملف النووي الإيراني وقال في هذا السياق: "إنه ينبغي حل القضية النووية الإيرانية من خلال المفاوضات" مشيراً إلى أنه "مازالت هناك بعض المبادرات التي يمكن تقديمها" وأضاف

"إن تركيا ستواصل بذل أقصى ما في وسعها للتوصل إلى تسوية دبلوماسية". ومن جانبه أكد متكي أن برنامج الطاقة النووية الخاص ببلاده هو من أجل الأغراض السلمية. وشكر متكي تركيا لمساعيها من أجل المساعدة في حل هذه القضية(٣٠).

وفي السياق ذاته صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان في لقاء مع صحيفة الأنباء الكويتية في ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٧، عن سياسة بلاده الخارجية، وعن العلاقات التركية–الإيرانية، وموقف تركيا من الملف النووي الإيراني قائلاً: "إن تركيا إلى جانب حل جميع المسائل القائمة مع إيران بما فيها الملف النووي بالوسائل السلمية "ونحن نواصل بذل مساعينا بهذا الاتجاه والى جانب حل جميع المسائل العالقة على مائدة المفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية". وأكد أردوغان أيضا أن لجميع دول العالم حق الاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية "ونحن نؤكد دوما انه ليست لنا برامج لتصنيع السلاح النووي .. ولكن في الوقت نفسه نواصل جهودنا بشأن عدد من البرامج النووية لتأمين احتياجاتنا من الطاقة"(٣١).

وقد أشار الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى كيفية فهم بلاده لقضية الملف النووي الإيراني وقال: "إن الجميع يعلم بأن قضية إيران النووية هي قضية سياسية بشكل كامل، ولا توجد هناك أية مشكلة قانونية، أو شرعيه في هذا المجال" وأضاف: "إن الذين يعارضون إحقاق حقوق الشعوب أُرغموا على احترام حقوق الشعب الإيراني وان محادثاتنا مع المسؤولين لازالت مستمرة". وعن موقف تركيا ودورها في هذا المجال أشار نجاد إلى أن "المباحثات بشان القضية النووية تشهد مسارها الايجابي ولا

توجد هناك أي مشكلة في هذا المجال وان تركيا وبصفتها البلد الصديق والشقيق قد أعلنت مراراً دعمها لإيران للإفادة السلمية من الطاقة النووية وهذا الأمر يثبت العلاقات الأخوية بين البلدين". وحول إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط بشان القضية النووية، قال نجاد: "إننا نحترم الجهود التي تبذل من قبل أصدقائنا الأتراك من أجل حقوق إيران المشروعة وخفض التوترات المحتملة واستمرار مسيره قضيه إيران النووية الايجابية لكن قيام تركيا بهذا الدور غير مطروح حاليا لان طريقنا واضح"[٣٢].

وفي حقيقة الأمر، إن السلوك التركي إزاء مساعي إيران لامتلاك قدرات نووية يرتبط بعدد من العوامل التي تحدد وترسم معالمه ومنها[٣٣]:

ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين لن تسمح تركيا باختلاله إلى الحد الذي قد لا يمكّن نمط تحالفات تركيا مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أو كعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من تعويضه.

ليس ثمة مصلحة لتركيا قد تترتب على امتلاك إيران لقدرات نووية، لاسيما وأن معارضة المساعي الإيرانية لا تتوقف عند حد المعارضة الغربية، الأوروبية منها والأمريكية، وإنما يرفض الوضع الإقليمي الخطوات الإيرانية في هذا السبيل، خصوصاً في شقه العربي، داعيةً إلى إخلاء عموم منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، الأمر الذي يدفع بعدم عقلانية مساندة إيران في مواجهتها مع الغرب.

على الرغم مما طرأ من مساحات تلاقي تركي إيراني، فإن ثمة ملفات عدة تشهد افتراق السياسات التركية والإيرانية بشكل كبير، لعل أهم هذه الملفات هو المتعلق بسياسات الدولتين إزاء العراق؛ فبينما تعمل إيران على

إخضاع العراق لنفوذها عبر حلفائها السياسيين في العراق، فإن تركيا تخشى من تنامي هذا النفوذ، لاسيما أنها ترى في العراق عامل توازن بينها وبين إيران.

وبناءً على ذلك، فإن تركيا تنتهج منهجاً وسطاً مؤداه أنها مع الجميع، وفي الوقت نفسه ضد الجميع، فهي ليست مع الولايات المتحدة بشكل كامل وليست ضدها أيضاً، وكذا بالنسبة إلى إيران فهي تدعم مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية "مدنية" متقدمة تسعى هي الأخرى أي تركيا لبلوغها، وفي الوقت نفسه ترفض أي توجّه إيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية عسكرية.

إذا كانت المشكلات الرئيسة التي تعوق التعاون التركي الإيراني هي المشكلات الأمنية، فإن العلاقات الثنائية بين البلدين باتت تتيح فرصًا يمكن استغلالها للبناء عليها بشكل يحقق مصالح الطرفين معًا، فتركيا التي ترفض مسعى إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية، قد يمثّل هذا المسعى لحظة فارقة لامتلاكها تكنولوجيا نووية طالما طمحت في امتلاكها، وبدعم ومساندة غير محدودين من قوى غربية عدة، لاسيما وأن تركيا تملك مسوغات ذلك كونها دولة غير نفطية وتعاني من مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالطاقة، فيما إيران التي تعاني من محاولة حصارها اقتصاديًّا من قبل الغرب تمهيدًا لأستخدام أدوات أكثر إيلامًا قد لا تكون الأداة العسكرية، رغم المعوقات، مستبعدة منها، في حاجة لأن تغدو تركيا ثقبًا هائلاً في الجدار الأمريكي الذي يسعى إلى توجيه السياسات التركية صوب التوافق مع السياسات الأمريكية إزاء إيران[٣٤].

ومع ذلك فإن تحقق هذا الأمر يرتبط في جوهره بالقدرة على تجاوز العديد من الملفات الشائكة والأسوار الشاهقة التي تحول دون التوصل إلى اتفاق أمني شامل يؤطر علاقات الدولتين. ولعل أهم هذه الملفات ما يتعلق منها بارتباط العلاقات الأمنية بين تركيا وإيران بطبيعة العلاقات بين هذه الأخيرة وإسرائيل، فضلاً عن قدرة قيادات تركية على تحييد رؤى عسكر تركيا اللذين لا يتحمسون كثيرًا إلى بلوغ العلاقات مع إيران حدًّا يهدد العلاقات العسكرية والأمنية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فضلاً عن أن المشروع الإيراني في العراق قد يدفع تركيا أكثر إلى الانسجام مع الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، والتي أبدت انتقادات لاذعة، وعلى أعلى المستويات للتدخل الإيراني في شؤون العراق، ليتأسس ما يشبه التحالف المواجه لقوى حزب الله في لبنان ودمشق وإيران. يضاف إلى ذلك أن ثمة إجماع دولي على معارضة مساعي إيران لامتلاك التكنولوجية النووية، بما يجعل تطوير تركيا لعلاقاتها مع إيران على الصعيد الأمني خروجاً على ما يشبه الإجماع الدولي، في وقت تبدو فيه أنقرة في أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة على صعيد تطوير وتحسين اقتصادها، أو على صعيد مساعيها الحثيثة للحاق بالقطار الأوروبي(٣٥).

ومع ذلك، فإن الغرب يتفهم هواجس تركيا وحساسيتها من نشاطات حزب العمال الكردستاني المسلحة وتداعياتها داخل الأراضي التركية، وبالتالي فإنه يدرك أن تعاون تركيا الأمني مع إيران لن يتعدى تلك الحدود، ولن يؤثر في جوهر تحالفها مع الغرب، والتزاماتها الأمنية في حلف الناتو،

وتحرص تركيا من جهتها على توجيه هذه الرسالة لحلفائها الغربيين باستمرار.

التعاون في مجال الطاقة

بدأ التعاون التركي–الإيراني في مجال الطاقة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. لكن تفعيل هذا التعاون تم في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية. ففي ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، وقع وزير الطاقة التركي حلمي غولر مع وزير النفط الإيراني (كاظم وزيري هامانه) أثناء زيارة الأخير لأنقرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الطاقة تتيح لتركيا المشاركة المباشرة في تطوير مشروع الغاز الطبيعي في حقل فارس الجنوبي الإيراني بدون الاشتراك في المناقصات. وفي المقابل، يتعين على تركيا بيع الغاز الذي تستخرجه من هذه المنطقة إلى إيران، كما تنص الاتفاقية على أن تصدر إيران وتركمانستان ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا إلى أوروبا عن طريق تركيا ابتداء من عام ٢٠٠٨[٣٦].

وفي هذا السياق، صرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي حلمي غولر قائلاً: "إن مفاوضات بلاده مع إيران أثمرت، وتم توقيع مذكرة تفاهم مهمة مع وزير النفط الإيراني كاظم وزيري هامانه في أنقرة". وأوضح غولر أن مذكرة التفاهم ستمكن تركيا من نقل الغاز الإيراني إلى أوروبا من خلال خط أنابيب يربط بين البلدين إضافة إلى نقل الغاز من تركمانستان إلى دول الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن تركيا نفذت وتنفذ عددا من المشروعات المهمة التي تعمل على توفير إمدادات الطاقة بشكل آمن مثل خط أنابيب

باكو تبليسي جيهان ومشروع شاه دنيز الذي يمتد إلى اليونان ومنها إلى إيطاليا إضافة إلى مشروع نابوكو لنقل الغاز إلى دول شرق أوروبا. وأضاف أن مذكرة التفاهم الموقعة مع طهران ستتيح لتركيا أيضا إدارة بعض حقول الغاز في جنوب إيران"[٣٧].

وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، قام وزير الطاقة الإيراني (برويز فتاح) بزيارة إلى أنقرة بدعوة من نظيره التركي حلمي غولر لمتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة الموقعة في منتصف عام ٢٠٠٧. ووقع وزيرا الطاقة التركي والإيراني خلال هذه الزيارة في أنقرة اتفاقية التعاون الكهربائي وإنشاء محطات الطاقة المائية والغازية وتبادل الكهرباء بين الجانبين[٣٨].

وتعد هذه الاتفاقية ذات أهمية كبيرة للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة. ورأى المحللون أن تمسك تركيا وإيران بمواصلة تعاونهما في مجال الطاقة في ظل تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على إيران يرجع إلى الاحتياجات المتبادلة بين الجانبين. وحسب الاتفاقية، سينشئ البلدان بتمويل مشترك في إيران محطتين كهروحراريتين، سعة كل منهما ألفا ميغاواط، فضلاً عن عدة محطات كهرومائية تصل إجمالي سعتها إلى عشرة آلاف ميغاواط، ومحطة أخرى كهروحرارية في تركيا، تبلغ سعتها (٢٠٠٠) ميغاواط. وقال وزير الطاقة الإيراني برويز فتاح خلال مراسم التوقيع: "إن هذه الاتفاقية قد تثير استياء بعض الدول، إلا أن كلا من إيران وتركيا دولة مستقلة، ووقعتا هذه الاتفاقية حسب مبدأ الفوز المشترك"[٣٩].

ويرى المحللون أن تعزيز تركيا وإيران تعاونهما في مجال الطاقة بصورة مستمرة في ظل معارضة الولايات المتحدة الشديدة يعود إلى أسباب عديدة منها(٤٠):

الاحتياجات الاقتصادية، فإيران تعد دولة كبرى في مجال الطاقة، حيث تقف في مقدمة دول العالم من حيث احتياطيات النفط والغاز الطبيعي. أما تركيا فتعد دولة تفتقر إلى مصادر الطاقة، حيث يعتمد ٩٠% من استهلاكها الرئيس للطاقة على الاستيراد. ويتصف التعاون في مجال الطاقة بين تركيا وإيران بمغزى عملي؛ فبالنسبة إلى إيران، يسهم هذا التعاون في التعويض عن الخسارة التي تعرضت لها بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي. وبفضل الاحتياجات الاقتصادية المتبادلة، بلغ حجم التجارة الثنائية التركية الإيرانية حوالي (٧) مليارات دولار عام ٢٠٠٦. وارتفع إلى حوالي (١٠) مليارات دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٠٧.

العوامل السياسية، فبالنسبة إلى إيران، من المؤمل أن يقرب التعاون الثنائي تركيا إليها والتي تعد دولة لها أهميتها الخاصة لدى الغرب، ولدى الولايات المتحدة على وجه الخصوص، الأمر الذي قد يسهم في تخفيف الضغوط التي تتعرض لها من قبل المجتمع الدولي. وبالنسبة إلى تركيا، فإن تعاونها مع إيران في مجال الطاقة يمكن أن يحقق لها أهدافا ثلاثة: الأول هو مساعدة تركيا على تحقيق هدفها الاستراتيجي بإنشاء ممر دولي للطاقة وتعزيز ضمان أمن الطاقة ورفع مكانتها السياسية في المنطقة والعالم. والثاني زيادة أوراق المساومة السياسية مع الولايات المتحدة في مشكلة

ضرب حزب العمال الكردستاني التركي. والثالث تعزيز العلاقات السياسية بين تركيا ودول آسيا الوسطى عن طريق إيران.

وأشار المحللون إلى أنه ما زالت هناك عدة عوامل غامضة تعرقل التعاون التركي الإيراني في مجال الطاقة، وبالطبع فإن أكبر العوامل هي الولايات المتحدة التي تعارض بشدة تعاون تركيا مع إيران في مجال الطاقة، لأنه سيعرقل الخطة السياسية الأمريكية إزاء القضية النووية الإيرانية .

خاتمة واستنتاجات:

حاول هذا البحث متابعة وتحليل العلاقات التركية–الإيرانية خلال المدة (٢٠٠٢–٢٠٠٨) في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي شهدت تطورات كبيرة خلال هذه السنوات نتيجة للعديد من العوامل منها مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا في خريف عام ٢٠٠٢، وانتهاجها سياسة إقليمية متوازنة هدفت إلى تصفير المشاكل مع دول الجوار الجغرافي واعتماد مبدأ حسن الجوار، بالتوازي مع تعزيز أواصر العلاقات مع هذه الدول وخصوصاً إيران في المجالات كافة، فضلا عن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما أفرزه من تداعيات أمنية خطيرة في المنطقة، وضعت البلدين قبالة تحديات كبيرة حتمت عليهما تعزيز التعاون الأمني بينهما لمواجهة تلك التحديات. ومن خلال متابعة هذه العلاقات، ومعالجة القضايا التي تضمنتها يمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات التي خرج بها البحث وكما يلي:

حرصت كل من تركيا وإيران على توثيق علاقاتهما الثنائية، وتطوير تعاونهما في المجالات كافة بما يخدم مصالحهما المشتركة في المنطقة، ويعد ذلك خياراً استراتيجياً لكلا الدولتين لا بديل عنه على الأقل في المرحلة الراهنة. فبالنسبة لتركيا من المهم لها أن تحافظ على علاقاتها الإيجابية مع إيران من أجل تأمين احتياجاتها من الطاقة، خصوصاً إذا علمنا بأن إيران تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وثالث أكبر احتياطي من النفط على المستوى العالمي. كما أن تركيا بوصفها دولة تمتلك إمكانات بشرية واقتصادية لا يستهان بها تستطيع استخدامها للاستفادة من السوق والموارد الإيرانية في مجالات متعددة لا تقف عند موضوع الطاقة. ومن الناحية الأمنية، ترى تركيا أنه من الحيوي لها استمرار علاقات التعاون مع إيران فيما يتعلق بالتصدي للمشكلة المشتركة في كلا البلدين وهي مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي وحزب الحرية الكردستاني الإيراني.

نظراً لتحول قضية الملف النووي الإيراني إلى أزمة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة والمجتمع الدولي من جهةٍ أخرى، ولكون أي حل مفترض لهذه القضية لابد أن يرتبط بإرادة كل من إيران والولايات المتحدة وقراراتهما في هذا الخصوص، فإن الأتراك يدركون على نحوٍ متزايد أنه كلما كانت تركيا طرفاً موثوقاً به لهاتين الدولتين، كلما كان دورها أكثر فعاليةً ونجاحاً، عبر حصولها على تفويضات من الطرفين بالتحرك وفق ما يقتضيه حجم دورها الإقليمي للمساهمة في تقريب وجهات النظر لإيجاد حل لهذه القضية المعقدة. وفي الحقيقة، إن هذه الأزمة وإن نشأت في جوهرها

بسبب المشروع النووي الإيراني، وشكوك الولايات المتحدة وإسرائيل ودول المنطقة والمجتمع الدولي عموماً بسلمية هذا المشروع، إلا أنها ترتبط بمجموعة من الخصومات التاريخية بين إيران والولايات المتحدة على وجه الخصوص، لذلك فنحن أمام أزمة لا يمكن حلها إلا عن طريق رغبة وإرادة الطرفين، ولا يمكن أن يكون الدور التركي فعالاً وناجحاً إلا إذا كان في هذا الإطار، وإلا فسيكون هذا الدور عاجزاً ومشلولاً.

مثلت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى تركيا في منتصف آب عام ٢٠٠٨ نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات التركية-الإيرانية، وخطوة مهمة نحو تعزيز آفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين في المجالات كافة. وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لتركيا فقد نجحت هذه الزيارة في تحقيق أهدافها التي تم التخطيط لها من قبل حكومتي البلدين، إذ حققت نتائج مهمة في مجالات التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي. والأهم من ذلك كله أن تركيا في عهد حكومة أردوغان الثانية (٢٠٠٧-) لازالت تواصل تحقيق نجاحاتها الداخلية والخارجية، وتعمل على اتباع سياسة متوازنة ومحسوبة في تعاملها مع الطرف الإيراني والأطراف الغربية على السواء، واضعة في حسبانها أولوية مصالحها الوطنية على أي اعتبارٍ آخر.

The Turkish-Iranian Relations ٢٠٠٢-٢٠٠٨

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Lecturer / Political & Strategic Department , Regional Studies Center Mosul Of University

Abstract

The Turkish-Iranian relations witnessed big developments in the political and economic fields during the years (٢٠٠٢-٢٠٠٨), besides of cooperation in the energy and security aspects, which were crowned by signing the Comprehensive Security Agreement in August ٢٠٠٨ through the visit of Iranian president Mahmood Ahmady Nejad to Ankara in mid August of the same year. The development in the relations of the two states is related to a number of factors, the coming the government of Justice and Development Party to the power in Turkey in the last of ٢٠٠٢, and its pursuing a balanced foreign policy which aimed to enhance the relations with its geographic neighborhood states, besides of the American occupation for Iraq in ٢٠٠٣ and what it which is caused dangerous security results imposed on the two states promoting the security cooperation between them.

المصادر والمراجع

(١) Nasuhi Gungor, "Ahmadinejad's Visit to Turkey: Two Neighbors Oscillate between Threat and Friendship', SETA Policy Brief: Foundation for Political, Economic, and Social Research, September ٢٠٠٨, No.٢٣, p.٣. Available at:

- http://www.setav.org/document/Policy_Brief_No_٢٣_Nasuhi_Gungor.pdf

(٢) مصطفى اللباد، "تطور العلاقات الإيرانية– التركية وانعكاساتها على المنطقة"، موقع الجريدة، ٢٠٠٨/٦/٢٦. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://www.aljarida.com/AlJarida/Article.aspx?id=٦٦٤٥٦

(٣) محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية–التركية: الدوافع والمنافع"، موقع البينة، دورية مختارات إيرانية، العدد ٥١، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://albainah.net/index.aspx?function=SubGroup&id=٣٨&lang=

(٤) سعد عبد المجيد، "أردوغان يبحث ملفات أمنية واقتصادية بطهران"، إسلام أون لاين، ٢٠٠٤/٧/٢٨. متاح على الرابط التالي:

- http://www.islamonline.net/Arabic/news/٢٠٠٤-٠٧/٢٨/article٠٦.shtml#top

(٥) "متكي: رسالة الحكومة الإيرانية الجديدة تتمثل في الأخوة والأمن وتعزيز التعاون مع تركية"، صحيفة الوفاق، العدد ٢٣٨٣، ٢٠٠٥/١٢/٣. متاح على الرابط التالي:

- http://www.al-vefagh.com/١٣٨٤/٨٤٠٩١٢/html/index.htm

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) "حداد عادل: التعاون بين إيران وتركيا يساعد في إحلال الاستقرار في العراق"، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (أرنا)، ٢٠٠٦/٦/١٩. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://www١.irna.com/index.php?fDate_D=١٩&fDate_M=٦&fDate_Y=٢٠٠٦&lang=ar&option=com_newssearch&searchtext

(٩) "العلاقات التركية–الإيرانية"، الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، ٢٠٠٦/١٢/٣. متاح على الرابط التالي: http://www.sana.org/print.html?sid=٩٠٢٢٦&newlang=ara

(١٠) "أردوغان يزور إيران"، إذاعة بي بي سي العربية، ٢٠٠٦/١٢/٢. متاح على الرابط التالي:

- http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_٦٢٠٣٠٠٠/٦٢٠٣٠٦٠.stm

(١١) كمال محمد، "أردوغان يصل إلى طهران في زيارة مفاجئة"، جريدة الرياض، العدد ١٤٠٤١، ٢٠٠٦/١٢/٣. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://www.alriyadh.com/٢٠٠٦/١٢/٠٣/article٢٠٦٢٥٤.html

(١٢) "أبعاد العلاقات الإيرانية–التركية"، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج ما وراء الخبر، ٢٠٠٦/١٢/٣. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://aljazeera.net/NR/exeres/C٧٣٢٠CC٠-٦CFA-٤BCF-BEA٤-٢٧٩٩٨٥B٦F٤٦٢.htm

(١٣) "أردوغان: العلاقات الإيرانية التركية حاليا في أحسن مستوياتها"، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (أرنا)، ٢٠٠٧/٢/٢١. متاح على الرابط التالي:

- http://www١.irna.com/index.php?fDate_D=٢١&fDate_M=٢&fDate_Y=٢٠٠٧&lang=ar&option=com_newssearch&searchtext

(١٤) "أردوغان: نرفض استخدام أراضينا لضرب إيران ونحن مع حل كل المسائل القائمة معها بالوسائل السلمية"، صحيفة الأنباء الكويتية، ٢٠٠٧/٣/١١. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

- http://www.alanba.com.kw/AbsoluteNMNEW/templates/default.aspx?a=٨٦٧٦&template=print-article.htm

(١٥)"الرئيس احمدي نجاد: العلاقات الإيرانية التركية لن تتأثر بأي عامل خارجي"، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (أرنا)، ٢٠ /٢٠٠٧/٨. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

- http://www١.irna.com/index.php?fDate_D=٢٩&fDate_M=٧&fDate_Y=٢٠٠٧&lang=ar&option=com_newssearch&searchtext

(١٦) "الرئيس أحمدي نجاد: العلاقات الإيرانية التركية وديـة طوال التاريخ"، موقع وزارة الخارجية الإيرانية، ٢٠٠٨/٨/١٣. متاح على الرابط التالي:

http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/NewsAndHappenings/president/٢٨٧٠٥٢٣

(١٧) تناولت كبرى الصحف الأمريكية مثل الواشنطن بوست والنيويورك تايمز وغيرها هذه المسألة وذكرت بانه"في حال توقيع تركيا وإيران على اتفاقية تحالف استراتيجي فإن ذلك سينعكس بشكل سلبي ومباشر وخطر على التعاون الأمريكي التركي في المسألة الكردية". ولذلك فإنه من المفيد التذكير بأن تركيا معرضة لمثل هذه الأخطار من فترة لأخرى، ومن جهة ثانية فإن نجاح هذه الزيارة لابد وأن يؤثر بشكل إيجابي على السياسة الخارجية التركية ونفوذها الإقليمي، كما أنه سيضيف نقطة أخرى لصالح الدبلوماسية التركية، أما في حالة فشل هذه الزيارة في تحقيق أهدافها فإن صورة تركيا الدولية ستكون عرضة للتشوه إلى حدٍ ما. للتفاصيل أنظر:

– برهان كورأوغلو، "تداعيات زيارة الرئيس الإيراني أحمد نجاد الأولى لتركيا"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨/٩/٢، ص ٢. متاح على الرابط التالي:

- http://www.aljazeeratalk.net/forum/upload/٦/١٢٢٠٦٤٦١٤٧.pdf

(١٨) المصدر نفسه، ص ص٣–٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص٥.

(٢٠) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد ١٠، أيلول ٢٠٠٨، ص ص٢٥–٢٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢٢) عز العرب، المصدر السابق.

(٢٣) Banu Eligur, "Are Former Enemies Becoming Allies? Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the ٢٠٠٣ Iraqi

War", Middle East Brief, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, No.٩, August ٢٠٠٦.

(٢٤) "Turkey, Iran Agree on Active Cooperation against Terror," Turkish Daily News (February 23, 2006).

(٢٥) "Iran Arrests Seven Members of PKK-Linked Group," Turkish Daily News (April 11, 2006).

(٢٦) Eligur, Op. cit, p.٣.

(٢٧) برهان كورأوغلو، المصدر السابق، ص ص٣-٤.

(٢٨) "Turkey Tells Iran to Come Clean on Nuclear Program," Turkish Daily News (November 16, 2005).

(٢٩) Eligur, Op. cit, p.٤. "Turkey against Nuclear Weapons in Its Region," Turkish Daily News (March 30, 2006).

(٣٠) "رئيس الوزراء التركي يطالب بحل دبلوماسي للقضية النووية الإيرانية"، وكالة أنباء شينخوا الصينية العربية، ٢٠٠٧/٢/٢١. متاح على الرابط التالي:

- http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/٢٠٠٧-٠٢/٢١/content_٣٩١٦٤٦.htm

(٣١) "أردوغان: نرفض استخدام أراضينا لضرب إيران ونحن مع حل كل المسائل القائمة"، مصدر سابق

(٣٢) "الرئيس أحمدي نجاد: العلاقات الإيرانية التركية ودية طوال التاريخ"، المصدر السابق.

- علي المليجي علي، "الملف النووي الإيراني"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، الرقم ٨٧، ٢٠٠٦/١٢/١. متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/NewsAndHappenings/president/٢٨٧٠٥٢٣

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) محمد عبد القادر، "البعد الأمني في العلاقات التركية-الإيرانية"، موقع البينة، مختارات إيرانية، العدد ٧٨، كانون الثاني ٢٠٠٧. متاح على الرابط التالي:

- http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=١٥٠٦٤&lang=

(٣٦) "تركيا وإيران تتمسكان بالتعاون في مجال الطاقة"، إذاعة الصين الدولية، القسم العربي، ٢٠٠٧/١١/٢١. متاح على الرابط التالي:

- http://arabic.cri.cn/١٨٩/٢٠٠٧/١١/٢١/٨٤@٨٦٨٨٠.htm

(٣٧) أحمد ياسين، "مذكرة تفاهم تركية-إيرانية توجه ضربة مزدوجة لموسكو وواشنطن"، صحيفة الوطن، ٢٠٠٧/٧/١٦. متاح على الرابط التالي:

- http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٢٤٨١&id=١٤١٥٦

(٣٨) "وزير الطاقة الإيراني يلتقي رئيس الوزراء التركي"، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (أرنا)، ٢٠٠٧/١١/٢١. متاح على الرابط التالي:

- http://www٢.irna.ir/ar/news/view/line-٢٦/٠٧١١٢١٣٥٣٤٠٠٤٥٠٣.htm

(٣٩) "تركيا وإيران تتمسكان بالتعاون في مجال الطاقة"، المصدر السابق.

(٤٠) **المصدر نفسه.**